



وثيقة معلومات المشروع

رقم التقرير: PIDA29154 | تاريخ الصياغة / التحديث: 17 تشرين ثاني / نوفمبر 2020 | مرحلة التقييم



المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

الدولة	رقم المشروع	اسم المشروع	رقم المشروع (إن وجد)
جمهورية اليمن	P173582	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية والاستجابة لكوفيد-19 في اليمن	
المنطقة	تاريخ التقييم المقدر	تاريخ المجلس المقدر	مجال الممارسة (الرئيسي)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	23 تشرين ثاني / نوفمبر 2020	17 كانون اول / ديسمبر 2020	الحماية الاجتماعية والوظائف
أداة التمويل	المقترض (المقترضين)	الوكالة المنفذة	
تمويل مشروع الاستثمار	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة	

هدف (أهداف التنمية المقترحة)

إن هدف المشروع التنموي هو توفير الحوالات النقدية والوظائف المؤقتة وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتأثرين بجائحة كوفيد-19، والنزاع، والصدمات ذات الصلة بالمناخ، بالإضافة إلى تقوية قدرات المؤسسات الوطنية.

المكونات

التحويلات النقدية
الأشغال المعتمدة على العمالة بكثافة والفرص الاقتصادية
إدارة المشروع والرقابة والتقييم وبناء قدرات المؤسسات الوطنية
مكون الاستجابة الطارئة للطوارئ

تطبق معالجة هذا المشروع استثناءات متطلبات السياسات لحالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات المبينة في OP 10.00، الفقرة 12. نعم

بيانات تمويل المشروع (بالدولار الأمريكي، بالملايين)

الملخص

203.90	تكلفة المشروع الكلية
203.90	مجموع التمويل
203.90	من البنك الدولي للإنشاء والتعمير / مؤسسة التمويل الدولية
0.00	فجوة التمويل

التفاصيل



تمويل مجموعة البنك الدولي

203.90	مؤسسة التنمية الدولية
203.90	منحة مؤسسة التنمية الدولية

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

كبيرة

القرار

قرار آخر (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

سياق الدولة

وصل الاقتصاد في اليمن إلى حافة الانهيار بسبب النزاع في اليمن. قبل النزاع، كان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على مصادر النفط والغاز المتضائلة: 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، حوالي ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية، و90 بالمائة من الصادرات. وصل الاقتصاد في اليمن إلى حافة الانهيار بسبب النزاع المسلح الذي دخل في عامه السادس. توقفت صادرات الهيدروكربون بالكامل تقريبا عام 2015 بسبب التخريب المستمر للبنية التحتية وانعدام الأمان المتزايد، الأمر الذي أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وأدى إلى انقطاع للخدمات العامة الأساسية ودفعات أجور الخدمة المدنية على نطاق واسع، وانخفاض سريع في العملة، ونقص في البضائع المستوردة. كما فاقمت التشوهات الناتجة عن تشعبات المؤسسات (خصوصا البنك المركزي اليمني) وقرارات السياسات المتباينة في صنعاء وعدن من الأزمة الاقتصادية. أغلقت حوالي 25 بالمائة من المنشآت التجارية أعمالها في الدولة منذ بدأ النزاع، وانخفض حجم 51 بالمائة منها مع انخفاض في حجم أعمالها. بشكل عام، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف من حيث القيمة الحقيقية منذ العام 2015.

حوّل النزاع اليمن إلى واحدة من أفقر الدول في العالم وأقلها درجة من ناحية الأمن الغذائي. تشير التوقعات إلى أن ثلاثة أرباع السكان يعيشون على أقل من 3.20 دولار أمريكي من ناحية القوة الشرائية في اليوم الواحد، مقارنة بنسبة 45 بالمائة عام 2014. كما أن المستوى العالي من الفقر الغذائي يشكل ناحية قلق خاصة. دمر النزاع سبل العيش ومعها القدرة على شراء الغذاء. كما نتج عنه انقطاعات كبيرة في سلاسل الإمداد الغذائية وزاد من أسعار الأغذية المستوردة، والتي تعتمد عليها اليمن بشكل كبير، مما أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار الغذاء – ارتفعت كلفة سلة الغذاء للحد الأدنى من العيش بنسبة 144 بالمائة من حيث القيمة الأسمية بين آذار / مارس 2015 وتموز / يوليو 2020. يعاني حوالي ثلثي السكان (أكثر من 20 مليون شخص) من انعدام الأمن الغذائي (ضعف الرقم في عام 2014)، ويتعرض 10 ملايين شخص لخطر المجاعة، ويحتاج مليوني طفل إلى العلاج بسبب سوء التغذية الحاد.² صنّف مؤشر المجاعة العالمي الصادر عن مؤسسة الأبحاث في السياسات الغذائية الدولي عام 2019 اليمن بالمرتبة 116 من أصل 117 دولة³، وأشار التقرير العالمي لعام 2020 حول أزمات الغذاء إلى أنها "أسوأ أزمة غذاء في العالم".⁴ كما يعاني غالبية السكان من إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي.⁵ تقضي أوجه الحرمان هذه على رأس المال البشري اليمني: ستكون إمكانات الإيرادات المستقبلية للأطفال المولودين اليوم في اليمن أقل بنسبة 63% مما كان يمكن أن تكون عليه مع تعليم كامل وصحة كاملة (البنك الدولي 2018).

1 حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام نشرة الرقابة على اليمن الشهرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وتقرير الرقابة على سوق اليمن (الشهري) الصادر عن برنامج الغذاء العالمي.

2 تقرير حالة اليمن رقم 2 الصادر عن برنامج الغذاء العالمي، شباط / فبراير 2020.

<https://www.globalhungerindex.org/results.html>³

4 شبكة معلومات الأمن الغذائي (2020) تقرير 2020 العالمي حول أزمات الغذاء: التحليل المشترك لقرارات أفضل. التقرير متوفر على الموقع https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000114546/download/?_ga=2.73853716.720838996.1587659542-2013531706.1571253478

5 بقيت 51 بالمائة فقط من المراكز الصحية عاملة بشكل كامل. أصبح الوصول إلى المياه الآمنة تحديا كبيرا كما زاد النقص في الصرف الصحي المناسب من مخاطر الأمراض المعدية. هناك حوالي مليوني طفل خارج المدارس، معظمهم من الفتيات.



من المتوقع أن يكون لأثر جائحة كوفيد-19 آثار مدمرة على اقتصاد مدمر أصلاً وسكان فقراء. حتى 17 تشرين ثاني / نوفمبر 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى أكثر من 55.51 مليون حالة و1.33 مليون وفاة في 212 دولة. وصلت أعداد الإصابات والوفيات في اليمن إلى 2,078 و605 على التوالي، إلى أن العدد الفعلي لحالات الإصابة والوفاة أعلى بكثير على الأرجح بسبب قدرات الفحوصات المحدودة. يؤدي هذا إلى إجهاد نظام الرعاية الصحية المنهك أصلاً، حيث تعمل 50 بالمائة فقط من المراكز الصحية بقدراتها الكاملة، وينقص المراكز العاملة المعدات الأساسية مثل أقنعة الوجه والأكسجين واللوزام الأساسية الأخرى لعلاج كوفيد-19. من المرجح أن تكون الآثار غير المباشرة للجائحة كبيرة جداً، فالجائحة تؤثر سلباً على الاقتصاد اليمني من خلال القيود المحلية على النشاط الاقتصادي، والأهم من ذلك، من خلال أثرها على الأسواق العالمية، وخصوصاً من خلال انخفاض أسعار النفط وضعف الريال اليمني. رفع هذا الأمر أسعار البضائع المستوردة، وقضى على القوة الشرائية للأسر وزاد من كلف التشغيل للمنشآت التجارية، فالأسر تتأثر من خلال انخفاض الدخل والحوالات الخارجية، وخصوصاً أسعار الغذاء الأعلى. ارتفعت كلفة سلة الغذاء للحد الأدنى من العيش بنسبة 17 بالمائة منذ بداية العام وحتى تموز / يوليو 2020، ومن المرجح أن ترتفع أكثر من تراجع استيراد الأغذية بعد الانقطاعات في سلاسل الإمداد الغذائية العالمية، ومع ضعف الريال اليمني.

السياق القطاعي والمؤسسي

قبل النزاع، تعددت برامج الحماية الاجتماعية في اليمن المنفذة من قبل المؤسسات الوطنية. شملت هذه برامج التنمية المجتمعية التي يديرها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة؛ التحويلات النقدية غير المشروطة المستهدفة للفقير ضمن صندوق الرعاية الاجتماعية؛ التحويلات النقدية المستهدفة للفئات (صندوق الإعاقة، صندوق الشهداء والمصابين)؛ الخدمات المجتمعية (من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والبرنامج الوطني لتنمية الأسر المنتجة)؛ الدعم للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، التمويل الميكروبي وإيجاد فرص العمل من خلال تنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ووكالة خدمات تعزيز المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر؛ والرواتب التقاعدية للعمال الرسميين في القطاعين العام والخاص. عمل البنك الدولي مع المانحين الآخرين على دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة منذ تأسيسها عام 1996، بالإضافة إلى دعمها خلال فترة النزاع. كما دعم البنك التحويلات النقدية غير المشروطة من صندوق الرعاية الاجتماعية قبل النزاع.

قوّض النزاع من قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم الدعم وزاد من الاعتماد على المؤسسات الإنسانية. احتفظت المؤسسات الوطنية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة تاريخياً بحكمها الذاتي واستقلالها السياسي وبقيت عاملة بدعم من المانحين. إلا أن البرامج الحكومية، ومنها تلك التابعة لصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق الإعاقة، تأثرت بالانقسام السياسي للمؤسسات وأوقفت تلك البرامج. لم يدفع القطاع العام، والذي كان أكبر مشغّل في فترة ما قبل النزاع، الأجور إلى أكثر من 1.2 مليون من موظفي الخدمة المدنية والعسكرية منذ منتصف العام 2016. كما عانت صناديق التقاعد المدنية والعسكرية خلال النزاع، مما فاقم من ضعف الكثير من الأسر التي تعتمد على التقاعد. لم يتسنى الوصول إلى الإيرادات من السندات الحكومية خلال أزمة السيولة كما توقفت مساهمات الموظفين من القطاع العام عندما توقفت دفعات الأجور⁶، الأمر الذي منع صناديق التقاعد من تمويل الدفعات. تتميز بيئة الحماية الاجتماعية المؤسسية في اليمن حالياً بمجموعة من الفاعلين في مجال التنمية الدولية والإنسانية، بالإضافة إلى مؤسسات وطنية أساسية (أهمها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة) والتي حافظت على الحياد السياسي والوظائف التشغيلية. لم تتماشى هذه الجهود مع الاحتياجات المتزايدة: من المقدّر بأن هناك 24.1 مليون شخص (أكثر من 80% من السكان) بحاجة إلى الدعم الإنساني أو الحماية الاجتماعية.

قدّم مشروع الإستجابة للأزمات الطارئة (P159053) المعتمد عام 2016 والتمويل من البنك الدولي، الدعم للسكان الأضعف من خلال وكالات الأمم المتحدة بالشراكة مع المؤسسات الوطنية. كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من المنقذين المباشرين من تمويل مؤسسة التنمية الدولية. أشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ودعمهم من أجل (1) الوظائف قصيرة الأمد وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً من خلال المشاريع الفرعية المجتمعية التي تركز على العمالة (الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة)؛ (2) تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات الغذاء والصحة والتعليم من خلال النقد مقابل الغذاء والنقد مقابل التعليم (الصندوق الاجتماعي للتنمية)؛ و(3) تعزيز إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية من خلال دعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (الصندوق الاجتماعي للتنمية). شملت أهداف مشروع الإستجابة للأزمات الطارئة المحافظة على قدرات المؤسسات الوطنية الرئيسية. عام 2017، استجابة للأزمة الغذائية ومخاطر المجاعة، أضيف مكوّن التحويلات النقدية الطارئة إلى المشروع، حيث استأنف اليونيسف تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة التابع لصندوق الرعاية الاجتماعية باستعمال نفس قائمة المنقذين

⁶ وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2017، "برامج الحماية الاجتماعية في اليمن".



وهيكل الانتفاع.⁷ أدخل اليونيسف التحسينات على البرنامج، ومنها: (1) الدفعات من خلال المؤسسات المالية الخاصة (بدلاً من مكاتب البريد)، إما في المواقع الثابتة أو المتنقلة أو من خلال التواصل (للمنتفعين ذوي الحركة المحدودة)؛ (2) نظام إدارة معلومات شامل وأمن يسمع بالرقابة على الدفعات والتطلعات أنياً؛ و(3) آلية نشطة للتعامل مع التطلعات من أجل الدفعات.

يدعو النزاع المطول إلى نهج تنموي أكثر استدامة للحماية الاجتماعية. على الرغم من وقف إطلاق النار بين الحين والآخر⁸ وعدد من مباحثات السلام⁹، يدخل النزاع في عامه السادس بدون نهاية تلوح في الأفق. كما تحتاج أي محاولات جديدة لحل النزاع إلى الكثير من الوقت وإشراك المؤسسات لتحقيق السلام الدائم، مع بقاء المؤسسات منقسمة وضعيفة. يتطلب هذا نهج أكثر استدامة للتعامل مع الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة في اليمن، مما يتطلب اعتماد أكبر على واستثمار في المؤسسات الوطنية ذات القدرة المثبتة على التسليم والحياد والسياسي، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. كما يتطلب الاستثمار أكثر بالأنظمة التي تدير برامج الحماية الاجتماعية الوطنية. ومع أن العمليات الإنسانية ما زالت ضرورية إلى حد كبير، إلا أن يجب أن توجه أكثر نحو بناء الأنظمة الوطنية وتنسيق أوثق مع البرامج الوطنية. على سبيل المثال، هناك مساحة كبيرة لتنسيق قوائم المنتفعين من برنامج الغذاء العالمي والعمليات المدعومة من مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة (وخصوصاً التحويلات النقدية) وتوحيد أنظمة التحقق من الهوية والدفعات، وتُهج الاستهداف ومستويات الاستفادة من برامج التحويلات النقدية المدعومة من قبل برنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي.

ج. أهداف التنمية المقترحة

أهداف التنمية (من وثيقة تقييم المشروع) إن هدف التنمية من المشروع هو تقديم التحويلات النقدية وفرص العمل المؤقتة وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للتخفيف من آثار كوفيد-19 والنزاع المستمر على السكان الضعفاء في اليمن.

النتائج الرئيسية

ستخضع أهداف التنمية المقترحة إلى الرقابة من خلال مؤشرات النتائج على مستوى أهداف التنمية المقترحة:

- المنتفعين من برامج شبكة الأمان الاجتماعية (مصنفة بحسب عدد أفراد الأسرة وعدد الإناث)
- عدد الأسر المنتفعة المستفيدة من برنامج النقد مقابل الغذاء (مصنفة بحسب عدد أسر صندوق الرعاية الاجتماعية، الإناث، والنازحين)
- عدد المنتفعين بشكل مباشر من العمل بأجر (مصنفة بحسب عدد الإناث والنازحين)
- عدد الأشخاص من ذوي القدرة المعززة على الوصول إلى الخدمات الأساسية (مصنفة بحسب عدد الإناث)
- عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحاصلة على دعم المشروع (مصنفة بحسب عدد المنشآت بقيادة إمراة)
- نسبة وظائف تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة التي سيتم تحويلها إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية والتي تم تحويلها بشكل فعال
- الأشخاص الممكّنين من الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة للتقليل من الأمراض التي تنتقل بالماء التي تتفاقم بسبب التغير المناخي

د. وصف المشروع

يبني المشروع المقترح على مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة لتقديم الدعم إلى اليمنيين الضعفاء المتأثرين بالنزاع، وكوفيد-19 والصدمات المرتبطة بالمناخ. سيستهدف المشروع أساساً الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ويركز على التدخلات الأكثر فعالية في التعامل مع انعدام الأمن الغذائي. بسبب احتياجات الأمن الغذائي قصيرة الأمد، من المتوقع استخدام غالبية أموال المشروع لتقديم التحويلات النقدية للأسر الضعيفة. ويشمل هذا التحويلات النقدية غير المشروطة للمنتفعين من صندوق الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى الرصيد النقدي الإضافي والخدمات التكميلية لأسر صندوق الرعاية الاجتماعية الأثر عرضة لسوء التغذية. بالنسبة للأشخاص الأضعف القادرين على العمل، سيستمر المشروع في التفاعل مع المجتمعات لتقديم فرص العمل المؤقتة لبناء أصول المجتمع القيمة، ومنح الأولوية للمشاريع المجتمعية التي تساهم في الأمن الغذائي، والمرونة

⁷ كان صندوق الرعاية الاجتماعية قد أوقف عملياتها بعد بدأ النزاع عام 2015، ولم يستلم المنتفعين منه حتى أول دورة الدفعات للتحويلات النقدية الطارئة في آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر 2017.

⁸ في الأعوام 2015 و2016 و2018 و2020.

⁹ جنيف - 2015، الكويت - 2016، ستوكهولم - 2018، الرياض - 2019.



أمام المناخ وتعزيز تدخلات حساسية النوع الاجتماعية. وبهدف التعامل مع انعدام الأمن الغذائي بطريقة أكثر استدامة، سيستمر المشروع في توفير الفرص الاقتصادية للسكان الأضعف من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على المرونة في أسواق الغذاء والآليات القائمة على السوق. بشكل مشابه بمشروع الاستجابة للأزمات الطارئة، ستمج تدخلات المشروع الإجراءات الحساسة لكوفيد-19.

يسعى المشروع إلى تقوية قدرة ودور المؤسسات الوطنية بشكل كبير. سيعدم المشروع استراتيجيات البنك الدولي لرفع الاعتماد تدريجياً على المؤسسات الوطنية لتقديم دعم مؤسسة التنمية الدولية إلى اليمن بهدف العمل بشكل مباشر مع المؤسسات المعتمدة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية كأحد المتلقين من مؤسسة التنمية الدولية. لهذه الغاية، سيحول المشروع التنفيذ المباشر لبرنامج التحويلات النقدية من اليونيسف إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية مع المحافظة على اليونيسف بصفتها المتلقي لمنحة مؤسسة التنمية الدولية لمكون التحويلات النقدية. وتم هذا بالتشاور مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والسلطات وصندوق الرعاية الاجتماعية واليونيسف، وبناء على تقييم قدرات شامل للصندوق الاجتماعي للتنمية، وهي مؤسسة عمل معها البنك منذ العام 1997. بنى الصندوق الاجتماعي للتنمية سجل تسليم قوي وسمعة بصفتها مؤسسة وطنية قادرة وذات مصداقية ومحايدة سياسياً، لها وجود عملي / إمكانية الوصول إلى جميع المناطق في الدولة البالغ عددها 333. بالتوازي مع المشروع، سيدرس البنك الدولي وسائل تأسيس علاقة قانونية مباشرة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والمساهمة في تحضير الصندوق لدور المتلقي من مؤسسة التنمية الدولية. إلا أن التحول في التنفيذ المباشر لبرنامج التحويلات النقدية إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يحول دول إيجاد ترتيب مختلف بعد أن يتمكن البنك من العمل بشكل مباشر مع المؤسسات الحكومية مثل صندوق الرعاية الاجتماعية. سيستمر المشروع في العمل مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة كشركاء منفذين لنشاطات المشروع الأخرى (التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وبناء قدراتهم. سيدير اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا بناء القدرات لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية بالتنسيق وثيق مع البنك الدولي.¹⁰

سيعدم المشروع دور المجتمعات والقطاع الخاص. يُعد دعم مرونة المجتمع أساسية للمحافظة على التجانس الاجتماعي في سياق النزاع والمؤسسات المركزية التي باتت ضعيفة، ودعم المجتمعات للعب دور في التعامل مع احتياجاته الأساسية. ولهذا، دعم البنك الدولي، من خلال دعمه للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، (وسيستمر في دعم) الأشغال والخدمات المجتمعية القائمة على العمل. قبل النزاع، شكّل القطاع الخاص 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ووفر فرص العمل لحوالي 70 بالمائة من مجموع السكان العاملين.¹¹ كما كان للنزاع أثر مدمر على القطاع الخاص. أظهر مسح للشركات في الأعوام 2012 و2018 بأن 25% بالمائة منها أغلق أبوابه نتيجة للنزاع، وأكثر من نصف الشركات فأصبت من حجمها من إما منشآت صغيرة إلى متناهية (30 بالمائة) ومتوسطة إلى صغيرة أو كبيرة إلى متوسطة (22 بالمائة).¹² وضعت القضايا الأمنية وانعدام الطلب وانقطاع اللوازم المحلية والمستوردة وكلف اللوزام العالية والقيوض على القروض والإنفاق الكبير على الضرائب والرسوم التنظيمية الأخرى عبئاً كبيراً على القطاع الخاص. كما فاقم كوفيد-19 من وضع القطاع الخاص. تُعد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أساس إعادة البناء وتنمية اليمن، وتوفير فرص عمل للسكان. سيستمر المشروع في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، بشكل مباشر ومن خلال آلية السوق التي تدعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر مع التركيز على تحسين سوق الغذاء المحلي من خلال دعم المنتجين الأصغر والمرتبطين بسلاسل الإمداد.

سيضم المشروع أربع مكونات كما يلي:

المكون 1: التحويلات النقدية (152 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون أساساً التحويلات النقدية إلى الأسر الفيرة والضعيفة لحمايتها من انعدام الأمن الغذائي. سيضم هذا المكون مكونين فرعيين: المكون الفرعي 1.1 – التحويلات النقدية غير المشروطة؛ والمكون الفرعي 1.2 – النقد من أجل الغذاء.

المكون 2: الأشغال الموظفة للعمالة والفرص الاقتصادية (38.4 مليون دولار أمريكي). يهدف هذا المكون إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال توفير الفرص الاقتصادية المؤقتة والأكثر استدامة للسكان الأضعف وبناء الأصول ذات الصلة. سيقف هذا المكون من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، وسيضم ثلاثة مكونات فرعية: المكون الفرعي 2.1 – النقد مقابل العمل؛ المكون الفرعي 2.2 – الأصول المجتمعية؛ والمكون الفرعي 2.3 – الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء.

¹⁰ كما سيستمر البنك الدولي في حشد وتنسيق الدعم للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة من شركاء التنمية الآخرين، ومنهم وزارة الخارجية الكومونولث والتنمية، وبنك التنمية الألمانية والمفوضية الأوروبية، من بين شركاء آخرين.

¹¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2018 – اليمن (-yemen/yemen) <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-> (2018-humanitarian-needs-overview-enar)

¹² اليمن – تقرير إعادة الأعمال: أثر النزاع على المنشآت الخاصة (البنك الدولي 2019).



المكون 3: إدارة المشروع، الرقابة، التقييم، وبناء القدرات للمؤسسات الوطنية (مؤسسة التنمية الدولية 13.5 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون كلف إدارة المشروع والرقابة والتقييم والبناء القدرات للمؤسسات الوطنية. سيضم هذا المكون مكونين فرعيين كما يلي: المكون الفرعي 3.1 – إدارة المشروع، الرقابة والتقييم للمكون الفرعي 1.1، مدار من قبل اليونيسف (7 مليون دولار أمريكي)؛ المكون الفرعي 3.2 – إدارة المشروع والرقابة والتقييم للمكون الفرعي 1.2 والمكون 2، مدار من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (6 مليون دولار). سيمول هذا المكون النشاطات والمهام التالية: الكلف المباشرة وغير المباشرة للوكالات المستلمة؛ رقابة الأطراف الثالثة؛ بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع الأشغال العامة؛ وتقييمات المشروع.

المكون 4: الاستجابة الطارئة للطوارئ (0 مليون دولار). في حالة الأزمة المؤهلة أو حالة الطوارئ¹³، سيساهم المشروع في تقديم الاستجابة المباشرة والفعالة لهذه الأزمة أو حالة الطوارئ. سيعتمد هذا المكون على أصول غير مخصصة ضمن المشروع من مكونات أخرى لتغطية استجابة الطوارئ. لتيسير الاستجابة السريعة، في حالة تشغيل الاستجابة الطارئة للطوارئ، وستؤجل إعادة هيكلة المشروع إلى خلال ثلاثة أشهر بعد تفعيل الاستجابة الطارئة للطوارئ.

سينفذ المشروع على المستوى الوطني وسيغطي جميع مناطق اليمن البالغ عددها 333. سيوفر برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة الدعم النقدي على مدى أربعة دورات دفع إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة (حوالي 9.35 مليون شخص) من قائمة منتفعي صندوق الرعاية الاجتماعية، والذين تم تحديدهم قبل الأزمة بناء على خليط من الاستهداف للفقر (باستخدام اختبار الوسائل غير المباشرة) والاستهداف الفئوي (كبار السن، أرباب الأسر من النساء، الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة). من المتوقع أن يوفر برنامج النقد مقابل الغذاء الدعم النقدي والخدمات التكميلية على مدى سنة واحدة لحوالي 2391 أسرة من الأسر المنتفعة من صندوق الرعاية الاجتماعية (النساء هن المتلقيات) ذات النساء الحوامل/المرضعات والأطفال دون سن الخامسة، وحوالي 21515 من غير الأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية ذات الأمهات اللواتي يعانين من سوء التغذية والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية. كما يُتوقع بأن يؤدي برنامج النقد مقابل الغذاء إلى إيجاد فرص عمل لحوالي 903 من أخصائيات الصحة المجتمعية. ومن المُتوقع أن توفر المشاريع المجتمعية الفرعية المعتمدة على العمالة فرص عمل مؤقتة إلى 50338 من الأشخاص الضعفاء (30 بالمائة منهم من النساء على الأقل) وبناء أصول المجتمع التي تعود بالفائدة على 327415 شخص في المجتمعات الفقيرة من المناطق ذات أعلى مستويات مؤشر الاستغاثة (مجموعات من مستوى وحدة انعدام الأمن الغذائي، والنزوح، والحاجة إلى المساعدة). ومن المتوقع أن يُقدّم المكون الفرعي الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي والفني إلى 4038 من المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، 35% منها على الأقل مملوكة للنساء، بالإضافة إلى إيجاد 7333 فرصة عمل مدفوعة الأجر (30 بالمائة نساء).

Legal Operational Policies

	Triggered?
Projects on International Waterways OP 7.50	No
Projects in Disputed Areas OP 7.60	No

Summary of Assessment of Environmental and Social Risks and Impacts

صُنّف المشروع من ناحية المخاطر البيئية بأنه "عالي الخطورة" لأن المشروع سيدعم النشاطات التي قد تؤدي إلى المخاطر والآثار على صحة وسلامة العمال والمجتمع، بالإضافة إلى المخاطر والآثار البيئية، إذا لم تدار نشاطات المشروع بطريقة مناسبة. من المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية محددة بالموقع، وقابلة للعكس، وبشكل عام متدنية الحجم ويمكن التخفيف من آثارها باعتماد الإجراءات المناسبة؛ إلا أنه وبناء على تجربة تنفيذ مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة المستمر، وتحديد فجوات الصحة والسلامة المهنية المهمة، هناك مخاطر محددة مرتبطة بالحوادث القاتلة أو الإصابات الخطيرة ضمن المشروع، خصوصاً ضمن المشاريع الفرعية للمكون 2 المجتمعية والمعتمدة على العمالة. ويُعد هذا متوقعاً لأنه يوفر فرص عمل مؤقتة إلى عدد كبير من أفراد المجتمع المحلي من ذوي المهارات المحدودة والأميين بشكل

¹³ تعرّف على أنها "الحدث الذي تسبب، أو قد يتسبب، في أثر اقتصادي و/أو اجتماعي سلبي كبير مرتبط بأزمات أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.



عام ومن ذوي المعارف أو الخبرات المحدودة أو غير الموجودة في تنفيذ إجراءات الصحة والسلامة المهنية. كما أنه هناك خطورة انتشار عدوى كوفيد-19 بين العاملين في المجتمع إذا لم تدار المواقع بطريقة مناسبة.

ترتبط الآثار الاجتماعية المحتملة للمشروع بنشاطات النقد مقابل العامل وإعادة تأهيل تدخلات الأصول المجتمعية مثل إمكانية الاستحواذ على الأراضي وخسارة الأصول ودخول العمالة لأن 50 بالمائة من العمالة من خارج المجتمعات المستهدفة من قبل المتعاقدين الخاصين، وصحة وسلامة المجتمع، مثل الإصابات.

فيما يتعلق بمخاطر المشروع الاجتماعية، هناك عدة مخاطر اجتماعية قد تحصل خلال فترة تنفيذ المشروع، مثل: (1) سواء المعاملة، ونوعية الخدمات والفساد المشتبه به ضمن المكون الفرعي للتحويلات النقدية غير المشروطة؛ (2) استثناء حالات سوء التغذية الناتجة عن المخاطر الأمنية، حالات التواصل الخارجي و/أو سوء تحديد المنتفعين؛ (3) الاستحواذ على الاستثمارات من قبل المنتفعين الأقوياء و/أو المنتفعين ذوي العلاقات وبالتالي استثناء بعض فئات المجتمع (الأقل حظاً والجماعات المهمشة) ضمن تدخلات النقد مقابل العمل والأصول المجتمعية؛ و(4) إمكانية استثناء منتجي الغذاء صغار الحجم ومزارع السمك من ذوي نسب سوء التغذية العالية من دعم الفرص الاقتصادية أو إساءة المسح من قبل مقدمي الخدمات المتعاقد معهم. بناء على ما ذكر أعلاه حول مخاطر وأثار المشروع المتوقع، فإن التصنيف الاجتماعي كبير.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سينفذ المشروع المقترح من قبل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن الاتفاقية الإطارية للإدارة المالية، بالشراكة مع الصندوق الاجتماعية للتنمية ومشروع الأشغال العامة. ستكون اليونيسف الوكالة المتلقية للمكون الفرعي 1.1- التحويلات النقدية غير المشروطة، في حين سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة المتلقية للمكون الفرعي 1.2- النقد مقابل الغذاء والمكون 2- الأشغال القائمة على العمالة والفرص الاقتصادية. سيضم المكون 3 نشاطات الإدارة والرقابة والتقييم وبناء القدرات لكل وكالة متلقية. ستدخل كل وكالة في اتفاقية تعاقدية وتقديم المنح، مقبولة للبنك الدولي، مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، كشركاء منفذين للمشروع. وبشكل خاص، سيكون الصندوق الاجتماعي للتنمية الشريك المنفذ للمكونات الفرعية 1.1، 1.2، 2.1، 2.3، في حين سيكون مشروع الأشغال العامة الشريك المنفذ للمكون الفرعي 2.2.

سيحوّل المشروع التنفيذ المباشر لبرنامج التحويلات النقدية من اليونيسف إلى الصندوق الاجتماعية للتنمية. يعمل البنك الدولي مع اليونيسف على خطة انتقال لضمان جاهزية الصندوق الاجتماعي للتنمية لإجراء مهام التنفيذ المختلفة. كما سيتم تعيين وكالة طرف ثالث عما قريب لتحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب التطوير في الصندوق الاجتماعي للتنمية (مثلاً الكادر الوظيفي والأنظمة والأدوات) حتى يتمكن الصندوق مع اليونيسف من البدء بالعمل على تحسين هذه المجالات. ولأن هذه العملية قد تكون طويلة الأمد ولضمان استمرارية الدفعات، سيتم تنفيذ دورة الدفعات الأولى (PC10) (شباط/فبراير) بشكل كامل من قبل اليونيسف مع الصندوق بصفته مراقب. ومن ثم ستحوّل المهام تدريجياً خلال الدورات 11 و 12 (PC11 و PC12) تبعاً لجاهزية الصندوق. وبشكل خاص، ستحوّل مهام تيسير الميدان (التواصل والاتصال وتسوية قضايا إمكانية الوصول) إلى الصندوق في الدورة 11 في حين ستحوّل إدارة وكالات الدفع وآلية التعامل مع التظلمات إلى الصندوق في الدورة 12. ستحتفظ اليونيسف بمهمة العملات الأجنبية من خلال استغلال مزادات السوق مع البنوك. بصفتها متلقي من مؤسسة التنمية الدولية، ستستمر اليونيسف في إدارة الأطراف الثالثة ونظام إدارة المعلومات وبناء القدرات (للسندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية) والاتصالات الخارجية. سيوفر الصندوق الاجتماعي للتنمية إمكانية الوصول الكامل إلى نماذج نظام إدارة المعلومات الضرورية لأداء مهامها (مثلاً، المستفيدين والدفعات والتظلمات). وسيستغل الصندوق الاجتماعي للتنمية الأنظمة والأدوات المطورة من قبل اليونيسف.

الترتيبات المالية. تبعاً للاتفاقية الإطارية للإدارة المالية، فإن إجراءات الشراء والإدارة المالية وإجراءات التوزيع الخاصة باليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – بصفتها وكالات الأمم المتحدة – ستطبق. وسيكون تمثيل اليونيسف والبرنامج في جمهورية اليمن مسؤولين عن تنفيذ المشروع. وينطبق الإطار البيئي والحماية الخاص بالبنك الدولي على المشروع ككل.



نقطة الاتصال

البنك الدولي

كريستوبال رديلو-كانو
الاقتصادي الأقدم

ياشودهان غوريبيد
اقتصادي

المقترض / العميل / المتلقي

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أوك لوتسما

الممثل المقيم

auke.lootsma@undp.org

الوكالات المنفذة

الصندوق الاجتماعي للتنمية

عبدالله الديلمي

المدير العام

aaldailami@sfd-yemen.org

مشروع الأشغال العامة

سعيد عبده أحمد

المدير التنفيذي

saeedobad@yahoo.com

التواصل لمزيد من المعلومات

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف رقم: 202-473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>



الموافقات

كريستوبال ردياو-كانو ياشودهان غوربيد		قائد (قادة) الفريق:
تمت الموافقة من قبل:		
		مدير الممارسة / المدير:
22 تشرين ثاني / نوفمبر 2020	مارينا ويس	المدير القطري: